لما فيها من الضرر والثاني كحمار وطاحونة صغيرين فلا يمنعهم ولا
ولا يجبرهم لما مرّ وفي الظهيرية تغليب المذكر على المؤنث لأن
المخاطب مذكر والطاحونة مؤنثة فإن كان كل منهما كبيرا بأن لم يمكن
كل منهما حمل بين اوطاحونتين إلا بجهد او احتيج الى احداث نهر
او ستوقد ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من الإيضاح وغيره
بخلاف كلام الاصل ولو كان له عشر دار مثلا لا يصلح للسكنى والباقي
لآخر يصلح لها ولو يقسم ما يملكه يجاره اجبر صاحب العشر على القسمة
بطلب الآخر لا عكسه اي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لأن صاحب
العشر منتفع في طلبه والآخر متضرر لأنه اصلح العشر ولو بالغ فيجبر
بطلب صاحبه الآخر لعدم النفع حينئذ وما لا يتضرر بها عاجز
قسمته قسمة انواع ثلاثة وقسمة تراض لا تقويم الا بتية لان المقسوم ان تساوت اجزاؤه
شبه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يحتج الى رد شيء آخر فالثاني
والا فالثالث آخرها القسمة بالاجزاء وتسمى قسمة المتماثلات
كالمكيلي من حبوب ودراهم وادهان وغيرها ودار متفقة الابنية
وارض متشابهة الاجزاء يجبر الممتنع عليها اذ الاضرار عليه فيها
فيجبر اما يقسم كيلا في المكيل ووزنا في الموزون وذرعا في المذروع عدا
في المعدود بعد دلالة ان تساوت كالاثلاث لزيد وعمرو وبكر
وثوب مثلا لهذا وفيما يأتي من بقية الانواع في كل رفعة إما اسم شريك
من الشركا او آخر من الاجزاء عبر عن البقية بحد او غيره ويذرع الرفع
في بيادر من خوطين مخففين او شمسين وزنا في مثلا لانه قد يخرج
من لم يحضرها اي الكتابة والاذراع بعد جعل الرقاع في حجر مثلا
فتغيير يذكر في قوله ثم يخرج من لم يحضرها رفعة اما على الجزء
الاول المذكور بعد الاسما فيعطي من خرج اسمه او على اسم زيد مثلا ان كتب
الاجزاء فيعطي ذلك الجزء بدفعه كذلك في الرقعة الثانية فيخرجها على
الجزء الثاني او على اسم عمرو وتتعين الثالثة لهما ان كانتا ثلاثا ولم يعين
من يبدأ به من الشركا والاجزاء منوط بنظر القاسم فان اختلفت اي انقسما
كنصف وثلث وسدس في ارض ونحوها جزئ ما يقسم على قلتها وهو في

المثال

المثال السدس فيكون ستة اجزاء اقرع كما مرّ ويجب اذا كتب الاجزاء
ترتيب حصة واحد بان لا يبدأ بصاحب السدس لانه اذا بدأ به
حينئذ ربما خرج له الجزء الثاني او الخامس فيتفرق ملك من له النصف
او الثلث فيفيد ايمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول او الثاني
الثاني عطيهما او الثالث ويعطى من له الثلث فان خرج على اسمه الجزء
الرابع اعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس فالاولى كتابة
الاسما في ثلاث رقاع اوست والاحراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى
اجتناب ما ذكر الثاني القسمة بالتعديل بان تعدل السهام بالقيمة كأن
تختلف قيمة اجزائها لتفوق قائمات او قرب مما او تختلف جنسا فيها
كبستان بعضه نخل وبعضه عنب فاذا كانت لاثنين نصفين وقيمة
ثلثها المشتمل على ما ذكر كقيمة ثلثيها الباقيين عن ذلك جعل الثلث
سهما والثلثان سهما واقرع كما مرّ ويجبر الممتنع عليها اي على قسمة
التعديل الحاقا للتساوي في القيمة بالتساوي في الاجزاء فيها اي في الارض
المذكورة نعم ان امكن قسمة الجيد وحده والردي وحده لم
يجبر عليها فيها كأرضين يمكن قسمة كل منهما بالاجزاء فلا يجبر على التعديل
كالجيدة الشجر وحزمة بجمع منها والوردي والرمان ويجبر
عليها في منقولات يوجد فيها اختلاف متقوم كعبيد وثياب من نوع
ان ذات الشركة بالقسمة كما يأتي كثلاثة اعبد زنجية متساوية
القيمة بين ثلاثة وكثلاثة اعبد كذلك بين اثنين قيمة احدهم
كقيمة الآخرين لقلة اختلاف الغرض فيها بخلاف منقولات نوع
اختلف كما يأتي بيانه شائعة ومضرية او منقولات انواع كعبيد تركي وهندي
وزنجي وثياب ابريسم وكتان وقطن او لم تزل الشركة كعبدين قيمة
ثلثي احدهما تعدل قيمة ثلثة مع الآخر فلا اجبار فيها لشدة اختلاف
الاغراض فيها او عدم زوال الشركة فيها بالكلية في الاخير وتخيير
منقولات نوع واحد من تعيره بعبد وثياب من نوع وتجبر على قسمة
التعديل ايضا في نحو دكاكين صغار متلاصقة مما لا يحتمل كل منهما
القسمة اعتبارا ان ذات الشركة بها للحاجة بخلاف نحو الدكاكين الكبار

ترك الشارح الى ذكر الخراج
على المجتهد الاولى ذكره المتن

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)